المهاجرون السريون في المنطقة الأورو-متوسطية بين تجاذبات الحلول الأمنية والحقوقية.

Illégal Immigrants in the Euro-Mediterranean Region between Security and Human Rights Approaches.

صالح زياني

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر، salah.ziani.dz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/31 **تاريخ القبول:** 2019/11/12 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تحاول هذه الدراسة فحص كيف أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا لأمن أوروبا وهويتها لدرجة ان العديد من التيارات السياسية والنخب الأمنية وحتى بعض الأكاديميين يعتبرونها كأحد أهم التهديدات الحقيقية التي ينبغي مأخذ الجد ضمن هذه المنطقة التي لازالت تعد قلب العالم. تثير الدراسة العديد من القضايا وعلى رأسها كيف أن الإجراءات والسياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تطرح معضلة واشكالية معقدة فحواها ماهي أفضل السبل لتصميم وتنفيذ استراتيجية يمكن من خلالها التوفيق بين تقليص والحد من المهاجرين غير الشرعيين مع الآخذ في الاعتبار ضمان الجوانب الحقوقية والإنسانية لهؤلاء، سيما عندما يتعلق الامر بالبلدان الأوروبية التي تتميز بسلوك عدائي لكل ما له علاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية. يخلص هذا البحث لمجوعة من النتائج من أبرزها أن أفضل مقاربة وأكثرها انسجاما لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية ينبغي ان تمر عبر تشجيع البلدان التي تشكل مصدرا لها كي تنخرط في إصلاحات سياسية واقتصادية جادة وكذا محاربة الفساد، كون تأثيراته وتداعياته تعد من ابرز أسباب تنامي هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: *الهجرة غير الشرعية؛ المتوسط؛ الأمننة؛ المركزية الأوروبية؛ حقوق الانسان.*

Abstract:

This study tries to examine how illegal immigration has become more and more a threat to the stability and even identity of European nations to the point the phenomenon is considered as a real security concern, so that politicians, security elites and academics are qualifying it among securitization issues that need to put enough stress on it. Such issues are highlighted in this study, such as, how measures and processes taken towards illegal immigrants raise a real dilemma which is how to implement an effective strategy that can help, from one hand make an end or at least minimize illegal immigration, and from the other hand ensuring the protection of human side of this phenomenon, especially when it comes to European nations as host countries with a hostile and unwelcoming attitudes towards illegal immigration. The study finds out that the best way to build a better and coherent approach to deal with this phenomenon should be via encouraging and .helping origin countries of illegal immigrants to undergo deep political and economic reforms and combatting corruption.

Keywords: *Illegal Immigration; Mediterranean sea; Securitization; Human rights; Euro centrism.*

* **المؤلف المرسل: صالح زياني، salah.ziani.dz@gmail.com**

مقدمة:

تعد منطقة المتوسط من بين أكثر المناطق حركية في مجال الهجرة سواء تعلق الامر باستقطاب المهاجرين كما هو الامر في مناطق شمال الضفة او كمناطق تصدير أو عبور للمهاجرين كما هو الأمر في جنوب الضفة. حتى بداية جانفي من سنة 2018 بلغ عدد المهاجرين للضفة الشمالية للمتوسط من خارج بلدان الاتحاد الاوروبي حوالي2،4 مليون نسمة من مجموع 4،4 مليون نسمة كمجموع عام لعدد المهاجري في نفس المنطقة. توجد نسبة معتبرة من هذا المجموع تمثل فئة المهاجرين السريين اين يلاحظ تضارب في تحديد عددهم رغم أن بعض الإحصاءات الأوروبية تشير أنهم يتجاوزون مائتي الف مهاجر غير قانوني حاليا. وتعد كل من المانيا وبريطانيا واسبانيا وفرنسا وإيطاليا البلدان التي توجد بها نسبا معتبرة من المهاجرين. وتجدر الإشارة هنا أن معدل عمر المهاجرين أقل بكثير من معدل السكان الأصليين إذ لا يتجاوز 36 سنة في مقابل 44 سنة للسكان الأصليين، وهو ما يجعل من هؤلاء المهاجرين خزانا حقيقيا يمكن الاستفادة منه إذا تم توظيفه بشكل جيد من قبل البلدان التي يتواجدون فيها. (https://bit.ly/36UZB9O)

من ابرز العوامل التي تدفع الفرد للهجرة و ترك موطنه وحاضنته الاجتماعية التي ترعرع فيها نجد ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اجتماعي أو حتى بيئي. عموما تعد للضفة الشمالية للمتوسط كمنطقة جذب للمهجرين لأسباب عديدة كالاستقرار السياسي لكن دون إغفال محورية الرخاء الاقتصادي في تحفيز المهاجرين للإقبال على شمال الضفة. تجدر الإشارة هنا أن بلدان جنوب أوروبا وتركيا تعد من اهم البلدان التي تتحمل العبء الأكبر لهذه الظاهرة لكن دون إغفال العبء الذي تتحمله بعض الدول المعروفة ببلدان العبور ومنها بالأخص دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب وكذا تركيا بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

في واقع الامر فإن حديثنا هنا وإن كان حول ظاهرة الهجرة بشكل عام لكن المقصود أكثر هو المهاجرين السريين في منطقة المتوسط. فالهجرة السرية تعد جزءا من ظاهرة عامة الا وهي ظاهرة الهجرة بتداعياتها المختلفة. لعل من أبرز تداعيات تلك الهجرة أن الوصول الى مناطق الإقامة الجديدة وحتى في حالة حصول بعض المهاجرين على وثائق تسمح لهم بالاقامة لكن ذلك لا يعني الاستقرار وبداية مسار حياتي جديد، بل عادة ما يواجهون واقعا معقدا للغاية يكون فيه من الصعب على المهاجر بداية مساره الجديد بسهولة. من بين ما يواجهه المهاجر التميز ضده في ميادين شتى كالسكن والشغل والصحة والتعليم والمشاركة المدنية والسياسية. فهذا التميز عادة ما يجعل المنظمات الحقوقية وناشطي حقوق الانسان تؤكد أن هناك فرقا شاسعا مثلا بين القيم الأوروبية الإنسانية وكيفية تجسيدها على ارض الواقع، إذ عادة ما يتم الاستشهاد بالمقاربة الاوروبية المتعلقة بقضية اللجوء واللاجئين اين يتم التقيد بإجراءات صارمة للغاية لا تعكس البعد الإنساني في القيم الأوروبية الذي طالما تغنى ولا يزال يتغنى بها الخطاب السياسي الأوروبي.

سأحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية الآتية وفحواها إلى أي مدى يمكن القول أن الدول المضيفة للمهاجرين في المنطقة الأورومتوسطية وفقت بين متطلبات سياساتها الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبين ضمان وحماية حقوق المهاجرين السريين؟

المحور الأول: الهجرة كمعضلة أمنية

سنركز في هذا المحور على جانبين هامين يعدان من ابرز الجوانب التي تحظى باهتمام السياسيين والنخب الأمنية وكذا المنظمات والمجوعات الحقوقية وأخير الباحثين الآكاديميين وهما الجانب المتعلق بادماج المهاجرين والجانب المتعلق بالتداعيات الأمنية لظاهرة الهجرة سيما الهجرة السرية منها.

أ/ معضلة الإدماج:

رغم كون جوهر هذا المحور هو التداعيات الأمنية لظاهرة الهجرة لكن وبحكم ارتباط هذه التداعيات بقضايا أخرى وعلى راسها قضية الادماج سنستعرض ولو بشكل موجز بعض أهم الإشكالات التي يطرحها هذا الموضوع.

تعد قضية إدماج المهاجرين سيما الذين يصلون لشمال ضفة المتوسط بشكل قير قانوني من ابز المعضلات التي يواجها هؤلاء كما تعد من ابرز القضايا التي تحظى بالنقاش السياسي والاهتمام الأكاديمي كذلك. ضمن سياق الادماج يلاحظ ذلك التمييز تجاه المهاجرين في ميادين شتى كالسكن والشغل والصحة والتعليم والمشاركة المدنية والسياسية. وهناك فرق شاسع مثلا بين القيم الأوروبية الإنسانية وكيفية تجسيدها على ارض الواقع، ويكفي ان نلمس هذا الفرق عندما نستحضر المقاربة الأوروبية تجاه قضية اللجوء واللاجئين، اين يتم التقيد بإجراءات صارمة للغاية لا تعكس البعد الإنساني في القيم الأوروبية الذي طالما يتغنى بها الخطاب السياسي الأوروبي.

رغم أهمية معاهدة لشبونة التي أصبحت نافذة منذ سنة 2009 اين أكدت على ضرورة ادماج المهاجرين ودعم السياسات في هذا المجال لكن ما تحقق لحد الآن يبقى متواضعا كون السياسات والقرارات التي يتم تبنيها على مستوى هياكل الاتحاد الأوروبي تكون الاستجابة لها وطنيا ومحليا ضعيف للغاية سيما في مراحل الأزمات التي تشهدها الاقتصاديات الأوروبية من حين لأخر. فالعديد من البلدان الأوروبية التي يتواجد بها اعدادا معتبرة من المهاجرين كفرنسا واسبانيا وغيرها لازالت تعطي أهمية اكبر لمخزونها الثقافي وهذا على حساب الانخراط اكثر في سياسات ادماجية للمهاجرين. (Godman, 2012, PP. 173.186)

من المهم ان نشير هنا أن الحصول على الحقوق الاجتماعية يعد من أهم الشروط المحفزة للانخراط الفعلي في مجال إدماج المهاجرين. فغياب هذه الحقوق يعني فيما يعنيه الوقوع في خطر الاستبعاد والاقصاء وهذا هو واقع السياسات الأوروبية التي لا يعكس الكثير منها تدابير ادماجية حقيقية. فمجمل الأبحاث التي أجريت ضمن هذا المجال تؤكد غياب نظام تعاضدي ادماجي في معظم بلدان الضفة الشمالية للمتوسط. ويمكن فقط ان نستشهد بدول جنوب أوروبا التي يتواجد بها اعداد معتبرة من المهاجرين والتي لم يستطع أي منها بلورة فلسفة او نموذج مواطنة أو ثقافة إدماجية للمهاجرين. (Duyvendak, and others 2013, P. 599)

تؤكد معظم المؤشرات انه وبخلاف لما هو متداول على مستوى بعض الخطابات السياسية، فالعديد من البلدان الأوروبية سيما الجنوبية انتقلت من كونها تعتمد على إجراءات اكثر تساهلا مع المهاجرين الى إجراءات اكثر تقييدا لهم سيما في سياق ثقل مركزية القيم الأوروبية (تعميم القيم والمعايير الأوروبية) في السياسات والتوجهات المتعلقة بالادماج. فالقيم والمباديء الأوروبية وكذا المصالح السياسية هي المحدد الرئيس عنما يتم التطرق لقضية ادماج المهاجرين. حتى في ظل ما يعرف حاليا بالمركزية الأوروبية الأفقية والتي تعني تضمين القيم الأوروبية في السياسات العامة بقصد غرسها بشكل غير مباشر في المهاجرين المنتمين لسياقات

ثقافية غير أوروبية لم تات بالنتائج المرجو منها بل بالعكس فسياسات الادماج غير المباشر عقدت أكثر عملية الادماج الاجتماعي للمهاجرين بل وانهم أضحوا عرضة اكثر لفقدان حقوقهم الاجتماعية، ويكفي ان نستشهد بالحالات التي لا يتم فيها تجديد وثائق الإقامة لهم وعدم بذل ما يكفي من التدابير لبناء القدرات اللغوية للمهاجرين بل وتقاعس السياسيين الذين يعتقد بعضهم أن عدم منح كل الحقوق الاجتماعية للوافدين يعد سلاحا مهما لإخضاعهم وإدماجهم قسرا.

يمكن القول باختصار ان معالجة العديد من المفارقات الي تطرحها قضية الهجرة بالنسبة للبلدان الأوروبية يستدعي ان يمر أولا بمعالجة الثنائية المتعلقة بالادماج من جهة وتحصيل الحقوق الاجتماعية بدون تمييز من جهة أخرى. إن الطريق لهكذا معالجة ينبغي ان يمر عبر إصلاح الاختلالات المتعلقة بالإنصاف والمساواة. إن تحصيل الحقوق الاجتماعية هو الوعاء الحقيقي لعملية الإدماج الحقيقي بدل الادماج الرمزي السائد حاليا.

ب/ أمننة الهجرة: بحث في الخلفيات

يعد هذا الجانب من أهم نقاط هذه المداخلة لما يطرحه من إشكالات سياسية وأمنية وإعلامية وأكاديمية وكذا حقوقية ليس فقط في منطقة المتوسط بل على المستوى العالمي أيضا، رغم كون مفهوم الامننة مفهوما أوروبيا وصناعة أوروبية بامتياز لكن تداوله أضحى عالميا سيما من حيث الاهتمام السياسي أو من حيث التداول والتحليل الاكاديمي. يعود هذا الاهتمام لكون ظاهرة الهجرة أصبحت من بين الظواهر المؤثرة في عمليات صنع السياسات سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى العالمي خلال العقود الأخيرة لما لها تداعيات مختلفة سيما على امن الدول والمجتمعات. وتعد منطقة المتوسط من بين ابرز وأهم المناطق التي تشهد تناميا ملحوظا لهذه الطاهرة. فقد شهدت ضفتي المتوسط بشكل خاص ارتفاعا في وتيرة المهاجرين سواء كانو مهاجرين عاديين او طالبي لجوء أو مهاجرين سريين.

لقد أصبحت هذه الظاهرة من بين الظواهر التي يتم الاستئناس بها في النقاشات التي يعرفها مجال الدراسات الأمنية سيما ضمن محال ما يعرف بحوارات الأمننة. تعد مدرسة كوبنهاجن ومن خلال احد ابرز منظريها وهو باري بوزان من بين المدارس التي أثرت هذا الموضوع من خلال نقدها للأطروحات الأمنية الكلاسيكية الذي ترى أن الدولة هي العنصر المحوري عندما يتعلق الامر بقضية الأمن. فموضوع الامن بحسب منظري هذه المدرسة ينبغي ان لا يقتصر على الجانب العسكري فقط بل ينبغي أن يتعداه لما هو اقتصادي وبيئي ومجتمعي وسياسي. وعليه سعى باحثو هذه المدرسة للتمييز بين ما هو عملية سياسية في مقابل ما هو عملية امنية وكيف يتم أمننة واضفاء البعد الأمني على العديد من قضايا السياسات العامة ومنها قضية الهجرة التي تعد من ابرز القضايا الي تخضع للامننة من قبل الدول التي تستقبل الهاجرين بشكل خاص. (Buzan, Oleweaver, 1998, PP. 25.26)

ضمن سياق أمننة هذه الظاهرة وكذا إضفاء الطابع الأمني على التدابير وكذا السياسات المتعلقة بها تشكلت آراء ومواقف وقناعات لدى صناع السياسات والقرارات الأمنية بل ولدى المواطن العادي أن الهجرة تشكل بالنسبة لمعظم البلدان المتوسطية خطرا وتهديدا أمنيا بامتياز. وما يؤكد ذلك طريقة تعاطي دول المنطقة سيما في شمال الضفة مع هذه الظاهرة بتعزيزها لإجراءات امنية متنوعة كفرض مزيد من القيود على طالبي اللجوء، الاستعانة بمزيد من وسائل الرقابة والضبط للمهاجرين، تعزيز الإجراءات المتعلقة بمراقبة الحدود واعتماد الصرامة في تنفيذها سيما منذ بداية الالفية الجديدة التي شهدت هجمات إرهابية ذات طابع

استعراضي كانت بدايتها من الولايات المتحدة ضمن ما يعرف باحداث 11 سبتمبر 2001، مرورا بالتفجيرات التي شهدتها عدة بلدان أوروبية وعواصمها مثل مدريد وباريس ولندن، وهذا دون ان ننسى ارتباط نشاط بعض عصابات تجارة البشر في نشاطات إجرامية ومنها الإرهاب.

لعل من أبرز العوامل التي أدت إلى أمننة قضية الهجرة يمكن الحديث عن دور المناورات السياسية وكذا هواجس الخوف التي ساهمت في جعل هذه الظاهرة مصدر خوف حقيقي بالنسبة لبلدان ضفتي المتوسط، والشواهد التي تثبت ذلك كثيرة، ويكفي ان نستشهد مثلا بطريقة تعاطي بلدان الضفتين مع محنة اللاجئين السوريين الذين مثلوا هاجسا امنيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى لهذه البلدان. فما عدا بعض البلدان القليلة جدا التي تحملت عبء تداعيات الوضع في سوريا ومنها على وجه الخصوص تركيا والمانيا، لم تشفع الاحداث الدامية التي عرفها هذا البلد في تسهيل إجراءات وكذا حشد ما يكفي من التدابير للتكفل بهؤلاء الهاربين من أوضاعهم المزرية من قبل معظم البلدان المتوسطية. فقد حملت لنا وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي صورا مؤلمة للغاية للسوريين على ضفاف المتوسط وفي العديد من حدود البلدان المتوسطية.

تعبر أزمة السوريين الذين تركوا وطنهم بفعل الازمة أن الهاجس الأمني هو الفيصل دوما في تعاطي الحكومات المتوسطية معهم. فعلى المستوى المغاربي مثلا ورغم القواسم الهوياتية المشتركة مع السوريين إلا أن التعاطي الرسمي معهم اتسم بالعديد من أوجه القصور وظلت المقاربة والهاجس الأمني الأكثر حضورا في صياغة رؤى الحكومات المغاربية تجاه مأساة السوريين. في واقع الأمر عوض تبني مقاربة مشتركة تساهم في التخفيف من معاناة السوريين تحولت هذه القضية إلى مصدر تهديد أمني عمق الخلافات بين دول المنطقة خصوصا بين الجزائر والمملكة المغربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد اتسعت حدة هذه الخلافات بين البلدين مع بروز قضية انتقال اللاجئين السوريين عبر الحدود المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2014 لكنها تعمقت أكثر مع بداية شهر أفريل 2017 إثر تبادل الاتهامات بين السلطات الجزائرية والمغربية. ففي الوقت الذي اتهمت فيه المملكة المغربية الجزائر بتسهيل انتقال 54 لاجئ سوري غير شرعي عبر الحدود الجزائرية لمدينة فجيج المغربية واعتبرته كنوع من إثارة للاضطرابات الأمنية على الحدود، نفت الجزائر من جهتها مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين السوريين واعتبرته كمناورة مغربية بقصد الإساءة للجزائر. وفي خضم تبادل الاتهامات بين البلدين بقي اللاجئ السوري الخاسر الأكبر في نهاية المطاف. وببساطة عبرت قضية السوريين الذين علقوا بالحدود ليس فقط عن كيفية توظيف قضيتهم للابتزاز والمساومات السياسية ومدى عمق الفجوة في سياسات الأقطار المغاربية تجاه هذه القضية الإنسانية بل عبرت أكثر عن ذلك الهوس الأمني الذي ظل حاضرا في طريقة تعاطي سلطات هذه البلدان مع مأساة السوريين. (Chanoui, 2017)

ج/ أمننة الهجرة وتنمية هواجس الخوف

تعد الدول الأوروبية من اكثر البلدان في العالم التي تعاطت مع ظاهرة الهجرة وعلية يتفق معظم الاكاديميين ان تجربتها تعد من التجارب الرائدة بإيجابياتها وسلبياتها الكثيرة تجاه هذه القضية. فقد شهدت أوروبا منذ نهاية القرن الماضي تحولات جيوسياسية هامة بفعل تنامي ظاهرة العولمة وتفكك المعسكر الشرقي بقيادة ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. إن التغير الذي حدث في المضامين الجيوسياسية الأوروبية أدى مع مرور الوقت إلى تسييس وامننة قضية الهجرة واصبح الاوروبيين خاصة ينظرون اليها ليست فقط كمصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي (المنافسة على الوظائف والاستفادة من مزايا دولة الرفاه) بل حدث تحولا هاما في مدركاتهم

الظاهرة من خلال اعتبارها انها تنطوي على مفعول تفكيكي للمجتمعات الأوروبية وعلى هويتها الوطنية هذا فضلا عن بقية المخاطر الأخرى وعلى راسها أنها مصدرا لعدم الاستقرار والاخلال بالنظام والمجال العام الأوروبي خاصة من قبل المهجرين من أصول عربية واسلامية. (Togral, 2011, P. 219) لعل هذا الوضع ما يفسر لجوء البلدان الأوروبية لسياسات وتدابير اتسم بعضها بعدم الإنسانية كالتوقيف التعسفي وطرد المهاجرين ومراقبة الحدود وحركة المهاجرين وتطبيق إجراءات صارمة تجاه طلبات اللجوء.

ارتبطت الإجراءات والتدابير الآنفة الذكر المتعلقة بأمننة الهجرة مع سياسة الخوف والتخويف التي يمارسها السياسيين سيما في شمال ضفة المتوسط. أدت هذه السياسة إلى تداعيات سلبية من ابرزها بروز ظاهرة أخرى وهي تنامي العنصرية تجاه المهاجرين سيما في ظل تغلغل التيارات اليمينية المتطرفة وكسبها مزيدا من المتعاطفين والمؤيدين.

لقد كان لبروز التهديدات الإرهابية أثرها البالغ في تنمية هواجس الخوف. فقد دفعت وحفزت احاث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة البلدان الأوروبية لتسليط مزيدا من الضوء على المهاجرين والنظر الى الكثير منهم أنهم مصدر تهديد إرهابي حقيقي للأمن الأوروبي، كما أنهم يمثلون عائقا حقيقي للمحافظة على الهوية والثقافة الأوروبية. فتدفق المهاجرين عادة ما يرى فيه الأوروبيون انه يقوض سياساتهم الإدماجية بهدف تشكيل وبناء أوروبا الموحدة. ويبقى العامل الأكثر حضورا في الخطابات التخويفية الرسمية الاوربية ذلك المتعلق بالشق الاقتصادي الذي عادة ما يتم اللجوء اليه والاستعانة به لشرعنة السياسيات والتدابير الاحترازية والقيود على المهاجرين. ومع ذلك فإن هذا الشق الاقتصادي الذي يعد قضية مرتبطة بالسوق المحلية (المنافسة على الوظائف والخدمات) تحول مع مرور الوقت بدوره إلى مشروع أمني بامتياز باعتبار المهاجرين كتهديد حقيقي للسياسات الاقتصادية للدول الأوروبية وهذا رغم ان السياق الدولي للعولمة يستدعي ليس فقط تجاوز الحدود بل السماح بحركية اكثر للمهاجرين.

يتم التعبير عن خطاب الخوف ضمن سياق ما يعرف في ادبيات العلاقات الدولية حاليا بدور العواطف والاحاسيس في السياسات الدولية. بناء على هذا الأساس يؤكد العديد من الباحثين الغربيين من أمثال (نيتا كراوفود 2014) أن عملية أمننة الهجر ة تمثل تعبيرا عاطفيا لا ينبغي ان يستهان به وهذا التعبير العاطفي يعني فيما يعنيه الخوف من الآخر. إن هذا الخوف يعني للمجتمعات الاوروبية وكذا صناع القرار المساس بالهوية والامن والرفاه. فالطابع العابر للحود لظاهرة الهجرة وكذا ديناميكيتها وتداعياتها على الشعوب والمؤسسات الاوروبية يجعل منها تحديا من ابرز التحديات التي تواجهها القارة حاليا ومستقبلا فيما يتعلق باستمرار وثبات منظومتها ككل. (Crawford, 2014, PP. 535.557)

مما سبق يمثل خطاب الساسة والنخب الأمنية الأوروبية حجر الزاوية في أمننة قضية الهجرة. فهؤلاء يتمتعون بالقدرة على انتاج خطاب ومضامين امنية حول مدى خطورة واهمية قضية ما. وعليه عادة ما يقوم هؤلاء بتقديم خطابا تخويفيا مفاده ان ظاهرة الهجرة تمثل خطرا حياتيا مهما على البلدان الأوروبية وعليه يتم شرعنة الإجراءات التي قد لا تخضع لمقتضيات التعاطي السياسي عندما يتعلق الامر بالتعامل مع المهاجرين. فظاهرة الهجرة التي يتم التعاطي معها على انها خطرا وجوديا لأوروبا ليس لكونها كذلك بل لان خطاب السياسيين والنخب الأمنية تريدها ان تكون كذلك. (Buzan, Oleweaver, 1998, PP. 23.24) فهذا الخطاب هو المسؤول أساسا عن بعث الرعب والخوف وكذا توسيع دائرة المخاطر في عقول ونفوس المجتمعات الأوروبية. فتأثير خطاب الخوف في مدركات المجتمعات الأوروبية عالي الدلالة خاصة في المناطق التي تعرف

توافدا معتبرا للمهاجرين بخلفياتهم الاجتماعية والاثنية المختلفة. يعد خطاب الخوف احد ابرز العناصر المحددة لسلوك المواطن الأوروبي تجاه محيطه وتجاه الوافدون الجدد أي المهاجرون. فقد نجح السياسيون سيما من التيارات اليمينية وبسبب خطاب الخوف ان زرعوا في المواطن الأوروبي الإحساس بأنه ضحية وأن معظم مشاكله سببه المهاجرون خاصة السريين منهم.

من ابرز نتائج سياسة الخوف والتخويف التي ساهم فيها ليس السياسيين بنقاشاتهم السياسية فقط، بل أيضا وسائل الاعلام وبعض الاكاديميين بدراساتهم المنحازة ان اصبح ينظر الي المهاجر او اللاجيء بمثابة العدو للدولة وللمجال العام الذي ينغي اخد الحيطة منه سيما ان كان من خلفيات ثقافية معينة وعلى رأسها الإسلام. ويكفي ان نستشهد هنا بأطروحات صامويل هنتيغتون حول صراع الحضارات الذي اكد فيها ان نزاعات وحروب القرن الحالي ستكون أسبابها ثقافية وهوياتية بالأساس. لقد جعل هذا الوضع قضية المهاجرين لا تتوقف كونها قضية امنية بالأساس بل قضية تتعلق بتهديد الهوية والوحدة الوطنية. من كل ماسبق فإن التمكين لسياسة الخوف أعطى دعما قويا لأمننة قضية الهجرة واعتبار المهاجرين كتهديد كامن يهدد امن المجتمعات الأوروبية، مما أدى لحجب رؤية التعاطي مع المهاجرين ككينونة إنسانية قبل كل شيء.

د/ أمننة الهجرة وتنامي العنصرية

تنامي الشعور بالعدوانية والرفض تجاه المهاجرين في المجتمعات الأوروبية يعود لاعتقاد هذه المجتمعات بتفوق عرقها وثقافتها مقارنة ببقية الاجناس والثقافات الأخرى. ويعد هذا السبب من بين الأسباب المسؤولة عن السياسات والإجراءات القانونية غير منصفة أحيانا تجاه المهاجرين. فالعديد من الأبحاث التي اهتمت بالموضوع أكدت على أنه عادة ما يتم ترشيح الاختلافات الثقافية من قبل بعض التيارات السياسية في اوروبا وكذا النخب الأمنية انها قد تفضي للإنهيار الاجتماعي. (Magie, 2005, P. 164) ومع ذلك تبقى العنصرية أحد العوامل المحفزة لأمننة الهجرة في الضفة الشمالية للمتوسط بشكل خاص.

إن امننة ظاهرة الهجرة ساهمت في بروز سياسات اقصائية تجاه المهاجرين وهو اقصاء يرتكز على أسباب عرقية وكذا ثقافية. فالاقصاء ترى فيه العديد من النخب الأوروبية أنه الطريق الوحيد للمحافظة على ثقافتها وهويتها مع كل ما يحمله هذا الاقصاء من سلوكات عنصرية. ويبقى الفرق هنا بين الاشكال الجديدة للإقصاء والتي ترتكز اكثر على المسوغات الثقافية أكثر من المسوغات العرقية كما كان الامر في الماضي. فالتركيز على إبراز الاختلافات الثقافية لاقصاء المهاجرين وممارسة العنصرية تجاههم وهذا بدون اسقاط الاختلافات البيولوجية والعرقية بشكل نهائي يدخل ضمن ما يسمى حاليا في الادبيات السياسية والاجتماعية الأوروبية بالعنصرية الجديدة والتي تعود بداياتها الأولى لبداية الثمانينات حينما استخدمت من قبل حزب المحافظين في بريطانيا في توصيفهم للمهاجرين كخطر وتهديد. (Togral, 2011, P. 220)

من ابرز تداعيات أمننة الهجرة واعتبارها كتهديد بتوظيفها ليس فقط كمسوغ لتبرير تشديد الإجراءات المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب بل وكذلك استخدامها كشماعة تجاه الإجراءات المتعلقة بتوطيد الوئام الوطني في أوروبا. فالنظرة السائدة بشكل واسع في الضفة الشمالية للمتوسط ان المهاجرين يشكلون تهديدا حقيقيا للتجانس الاجتماعي والثقافي الأوروبي، ولعل هذا ما يفسر فشل بعض المحاولات الادماجية للمهاجرين والتي يتم الإعلان عنها من حين لأخر في خطابات بعض النخب السياسية الأوروبية المعتدلة. إن جعل المهاجرين جزءا من التكامل والتجانس الاجتماعي الأوروبي يصطدم دوما بمشكلة أمننة هذه الظاهرة. كما تبقى

هذه الأمننة حصان طروادة لنوايا ومناورات السياسيين في صراعاهم حول السلطة والنفوذ. (Magie, 2005, P.P. 165.166)

ينظر الكثير من الناشطين الحقوقيين ومنظمات حقوق الانسان ان السلوكيات العنصرية يمكن ملاحظتها مثلا من خلال الإجراءات العملية تجاه المهاجرين. فضمن سياق امننة ظاهرة الهجرة قامت دول شمال ضفة المتوسط ومن خلال الاتحاد الأوروبي بتاسيس الوكالة الأوروبية لتسيير التعاون العملياتي لحماية الحدود الخارجية للدول الاعضاء سنة 2004 المعروفة باسم "فرونتكس" والتي باشرت نشاطها سنة 2005 لمساعدة البلدان التي تعاني من تدفق المهاجرين في جنوب الضفة على وجه الخصوص من خلال التنسيق العملياتي والاتصالي بين الحكومات الاوروبية . لقد واجهت العمليات التي قامت بها هذه الوكالة الكثير من النقد من قبل منظمات حقوق الانسان والمجموعات المؤيدة للمهاجرين في أوروبا، لدرجة تنظيم مظاهرات ووقفات احتجاجية امام مقرها في وارسو ببولونيا وأمام العديد من مراكز ونقاط تدريب عناصر هذه الوكالة في بلدان الاتحاد الأوروبي، وتم خلالها رفع شعارات عديدة ومنها "اغلقوا فرونتكس"و " اغلقوا مصايد الموت على الحدود الأوروبية". اعتبرت جماعات حقوق الانسان نشاط هذه الوكالة انه بمثابة عسكرة الحدود السياسية لاوروبا، كما اعتبرتها أنها إعلان حرب على المهاجرين.

من المهم ان نشير في نهاية هذا المحور أنه ورغم خطاب الامننة والإجراءات التي انجرت عنه والتي اتسم بعضها بالاقصاء بل وحتى بالعنصرية احيانا إلا ان ظاهرة الهجرة مازالت مستمرة بل وعرفت المزيد من تدفق المهاجرين عبر قوارب الموت خاصة وهذا لاسباب عديدة والتي لا يمكن ربطها فقط بالجانب اللوجيستي المتمثل في نقص العتاد لمراقبة تدفق المهاجرين و عدم القدرة على إخضاع حدود الدول المتوسطية ومجالها البحري للمراقبة الدائمة كما يتم التصريح به من قبل صناع القرار غالبا، بل لعدم معالجة الأسباب الحقيقية وراء تنامي هذه الظاهرة وهي أسباب تتعلق بغياب التنمية وفقدان الحريات وكثرة النزاعات في البلدان الاصلية للمهاجرين. وعليه حتى وإن قامت بعض بلدان شمال الضفة الدخول في اتفاقيات مع دول جنوب الضفة لمنع هجرة مواطنيها وكذا مراقبة عبور المهاجرين من بلدان أخرى عبر أراضيها، لكن تبقى هذه الإجراءات شكلية ولا تعالج الأسباب الحقيقية للهجرة.

ان معالجة الأسباب الحقيقية تعني فيما تعنيه تقديم يد المساعدة الحقيقية للمناطق التي تعرف النزوح والهجرة وهو التعاون الذي ينبغي ان لا يقتصر على المساعدات المادية والوجيستية، بل ينبغي التركيز على المساعدة التي تساهم في زرع بذور التنمية والتقدم والازهار. ويبقى تحقيق هذه التنمية مشروط ومرتبط بمتغير عالي الدلالة وهو المتغير السياسي الذي يعني الدفع نحو إعادة بناء أنظمة سياسية ديمقراطية كون الشفافية هي الحل الأمثل لمحاربة الفساد الذي ينخر العديد من بلدان جنوب الضفة في المتوسط. فالحكومات الأوروبية التي طالما غضت الطرف بل وساندت أنظمة سياسية فاسدة ومتسلطة محكوم عليها ان تغير من سياساتها هذه بتني مقاربات تخدم ليس مصالحها فقط ولكن مصالح شعوب جنوب الضفة أيضا.

يمكن القول أخيرا أن قضية الهجرة السرية تعد معظلة معقدة للغاية تتضمن جوانب تتعلق بالأمن لكن ليس لدرجة الهوس الأمني لكون نفس الظاهرة تتضمن جوانب إنسانية غاية في الأهمية أيضا. ويعد هذا البعد الإنساني المحور الثاني والأخير لدراستنا هذه.

المحور الثاني: الهجرة كقضية حقوقية وإنسانية

أ/ في اشكالية توظيف المفهوم

يواجه استخدام وتوظيف مصطلح "المهاجرين غير الشرعيين" حملة رفض واسعة من قبل بعض المنظمات الحقوقية غير الحكومية في الغرب ومنها بالأخص منظمة "العفو الدولية" التي ترى في استخدامه دلالات غير إنسانية. فاستخدام المصطلح بهذا الشكل التعسفي من قبل رجال القانون وصناع السياسات بدون تمحيص بعد نقله حرفيا من الاستعمال والتوظيف السياسي يعبر عن استخفاف واضح وجهل للشحنة والدلالات السلبية التي يتضمنها، هذا دون نسيان الفئات التي تتضرر من خلال استخدامه وتعميمه في لغة التداول العام. (https://bit.ly/2q6h7r5)

من خلال توظيف هذا المصطلح تم اقصاء الكثير من أبناء المهاجرين السريين الذين ولدوا في أوروبا، إذ أنه في بريطانيا وحدها يوجد عددا هائلا من الأطفال الذين ولدو في هذا البلد لكن لا يزالون بدون وثائق ثبوتية مما يجعلهم في وضع غير قانوني ويتم استثناؤهم من كل اشكال الرعاية الاجتماعية، وهذا رغم أن الكثير من هؤلاء الأطفال منحدرين من مهاجرين قادمين من منطقة الكومنولث التي تتضمن مستعمرات بريطانيا سابقا وتربطها بها اتفاقيات عديدة، لكن كل ذلك لم يشفع في تسوية وضعية هؤلاء الأطفال. نفس الوضع ينطبق على عائلات ارمنية بأكملها في بولونيا، وهي عائلات مستقرة في هذا البلد منذ تقريبا عقدين من الزمن ولها ارتباط ببولونيا اكثر من بلدها الأصلي أرمينيا، لكن لم يتم تسوية وضعيتها ولا زالت السلطات تعبر وجودها غير قانوني مما يحرمها ويحرم اطفالها الذين ولدوا هناك من كل اشكال الرعاية وبقية الحقوق. فبحسب تقارير منظمات حقوق الانسان فإن بولونيا تعد من بين البلدان الأوروبية التي تنتشر فيها مراكز الحجز للمهاجرين السريين، بل ومن المفارقات التي تسجل في هذا البلد ان من بين أهم شروط تسوية وضعية المهاجر السري ان يثبت وجوده في مركز الحجز لمدة سنة. (https://bit.ly/2O2Rxel)

ب/ مبادرات تشريعية وسياسية غير مكتملة

على المستوى التشريعي تعد البلدان الأوروبية والتي تتميز بسجل متميز في الدفاع عن حقوق الانسان وكل ما له علاقة بالقانون الدولي الإنساني من البلدان التي سعت لإدراج حقوق المهاجرين في منظومتها التشريعية سواء على المستوى الوطني او من خلال تكتلها في الاتحاد الأوروبي. فقد اشارت المادتان 79 و 80 من الاتفاقية المعروفة بمعاهدة أداء الاتحاد الأوروبي (معاهدة لشبونة 2007 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2009) لموضوع الهجرة وتطرقت لقضايا الهجرة المنظمة وقضية ادماج المهاجرين ثم قضية الهجرة السرية واخير قضية الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الاوروبي ودول أخرى بخصوص معالجة الهجرة. لكن ما يلاحظ على بنود الاتفاقية التي لها علاقة بموضوع الهجرة أنها في الوقت الذي اشارت فيه لموضوع التعاون بين الدول الأوروبية بخصوص تنظيم الهجرة النظامية، دعت في المقابل لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وهو ماعتبرته المنظمات الحقوقية غير الحكومية اجحاف في حق هذه الفئة من المهاجرين بتداعياتها الإنسانية المعقدة. إضافة لما سبق شهد الاتحاد الأوروبي العديد من المبادرات التشريعية المتعلقة بموضوع الهجرة ومنها تبني ما يعرف بالمقاربة الدولية للهجرة والحركة سنة 2011 ثم الدليل الاستراتيجي لسنة 2014 ثم الاجندة الأوروبية للهجرة 2015 وكلها مبادرات حاول المشرع الأوروبي من خلالها ضبط الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة السرية. ويبقى أن ما صدر من تشريعات ذات الصلة بالهجرة السرية فيعود معظمها للعشرية الأخيرة فقد ركزت أكثر على الجانب الجزائي

وتضمنت مثلا الإجراءات العقابية تجاه المتورطين في شبكات الاتجار بالبشر ومنها شبكات الهجرة غير القانونية وكذلك الإجراءات العقابية تجاه مستخدمي وموظفي المهاجرين غير الشرعيين.

مقارنة بدول شمال الضفة يلاحظ ان دول جنوب ضفة المتوسط لا زالت متخلفة في منظومتها التشريعية، فقد أخفقت في استصدار تشريعات تتعلق بحقوق المهاجرين السريين. فعلى المستوى المغاربي مثلا وإن صادقت البلدان المغاربية على معظم المعاهدات الدولية التي تتعلق بالهجرة وكذا اللجوء لكن يلاحظ أنه على المستوى التطبيقي مازالت متواضعة. ففي ظل توصيات منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية حول صيانة حقوق المهاجرين تجتهد المملكة المغربية مثلا وكبقية البلدان المغاربية قصد الاستجابة لهذه التوصيات. فقد تبنت المملكة ومن خلال مجلسها الوطني لحقوق الإنسان ما يعرف بمقاربة "من أجل سياسة جديدة للجوء والهجرة"، كما أعلنت السلطات المغربية عن سياسة جديدة للهجرة بدفع عدة وزارات مغربية لوضع إطار قانوني للهجرة. سمحت هذه السياسة بتسوية وضعية العديد من المهاجرين الافارقة والسوريين بشكل خاص المقيمين بشكل غير قانوني، لكن هذه التسوية لم تشمل الكثير منهم. (Menager, 2016) عموما تبقى البلدان المغاربية كبقية بلدان جنوب ضفة المتوسط أمام مسار طويل فيما يتعلق بادراج حقوق المهاجرين سيما السريين منهم في منظوماتها التشريعية.

رغم السجل المتميز لمعظم البلدان الأوروبية سيما الغربية منها في مجال منظومتها التشريعية المتعلقة برعاية وكذا الدفاع عن حقوق الانسان إلا السنوات الأخيرة شهدت صعود موجة من التصريحات العلنية تتضمن شحنا ايديولوجيا عنصريا وغير إنساني من قبل ليس فقط بعض القوى السياسية المعارضة والجماعات التي تتبنى مواقف عنصرية ضد المهاجرين بل امتدت لتشمل مؤسسات رسمية لدول أوروبية ومنها دولا كانت إلى وقت قريب لينة في سياساتها ومواقفها تجاه الهجرة مثل إيطاليا والمجر والنمسا وبولونيا في ظل الصعود المتنامي لما يعرف باليمين الجديد بخطابه الشعبوي وسعي السياسيين لتوظيف ورقة الهجرة لاستمالة أصوات الناخبين. ويكفي ان نذكر هنا التسييس الذي عرفته قضية لبس البرقع او حتى اللباس الإسلامي العادي كالخمار في البلدان الأوروبية التي يتواجد بها اعدادا معتبرة من المهاجرين المسلمين. لقد جعلت التيارات اليمينية الشعبوية بالاخص من هذا الموضوع بمثابة تهديدا للقيم الأوروبية الاجتماعية والسياسية من قبل مهاجرين غير مستعدين للادماج، وهذا رغم أن الوقائع الميدانية تؤكد عكس ذلك. لقد تم تسجيل ارتفاعا مذهلا في حالات الاعتداءات الاجرامية ضد المهاجرين في معظم البلدان الأوروبية مثل اسبانيا وفرنسا و هولندا واليونان وبلغاريا وبريطانيا وبولونيا وهذا بسبب عملية الشحن السياسي والإعلامي تجاه المهاجرين سيما من ذووا الخلفيات والمعتقدات الدينية الإسلامية. (Costello,2016)

في ظل فشل دول الاتحاد الأوروبي الاتفاق على ادخال واعتماد إصلاحات جديدة على مؤسسات الوحدة الأوروبية بما يسمح باعتماد مزيدا من المعايير والقواعد الانسانية تجاه المهاجرين الوافدين للاتحاد، تلجأ الدول الأوروبية لتبني سياسات ومحاولات عديدة لوقف تدفق المهاجرين. يتسم الكثير من هذه المحاولات بخروقات تتعلق بحقوق الانسان ومنها خاصة تلك الاتفاقيات الثنائية لوقف جعل أراضي دول جنوب الضفة كنقطة انطلاق او عبور نحو الهجرة . فتعاون دول الاتحاد مع جنوب ضفة المتوسط التي يعد سجلها في مجال حقوق الانسان ضعيفا أدى إلى خروقات كثيرة. ويمكن ان نستشهد فقط بالتعاون الأوروبي مع دولة ليبيا في ظل الظروف الاستثنائية غير مستقرة التي يشهدها هذا البلد. فقد تم تسجيل حالات لمعاملات تعسفية غير إنسانية (حجز وضرب وطرد) تجاه المهاجرين في هذا البلد بهدف إرضاء الطرف الأوروبي. ويلاحظ هنا ان بلدان شمال

الضفة لم تقدم ما يكفي من الدعم اللوجيستي والمالي لليبيا ولغيرها من بلدان جنوب الضفة للتعاطي مع ملف المهاجرين غير الشرعيين الذي وصل عدد العابرين منهم للبحر والبر تجاه أوروبا خلال سنة واحدة وهي سنة 2018 اكثر من مائة الف مهاجر. ضمن سياق نقص الدعم الأوروبي انتقدت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مثلا ضئالة المساعدة الأوروبية لإعادة ترحيل المهاجرين وطالبي اللجوء الى بلدانهم الاصلية او إيجاد مراكز إقامة لهم، ومن امثلة ذلك ما حدث للمهاجرين الذين تم ترحيلهم من أوروبا الى ليبيا او الذين تم حجزهم في نفس البلد وهو ليبيا. لقد فشل مشروع المفوضية العليا لترحيل الكثير من هؤلاء المهاجرين بصفتهم طالبي لجوء، بل وانتقدت الاتحاد الأوروبي كونه يدفع بالمهاجرين وطالبي اللجوء لمناطق غير أمنة في جنوب ضفة المتوسط. (https://bit.ly/2NB0w7y)من بين الأمثلة الأخرى التي يمكن ان نستشهد بها مراكز الحجز التي اقامتها دولا أوروبية مثل إيطاليا في مالطا. يتم الحجز على المهاجرين في هذه المراكز في ظروف صعبة لاجال غير معروفة تكون مرتبطة بمدى نجاح الطرف الأوروبي لعقد اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب المتوسط قصد استقبال هؤلاء المهاجرين، وهذا ما يتنافى والقيم الإنسانية التي تشكل الأرضية الصلبة للتشريعات الأوروبية المتعلقة بحقوق الانسان. في واقع الأمر تمثل عمليات الحجز انتهاكا صريحا للقيم والمباديء الإنسانية' فمن بين الأوجه الأخرى لعمليات الحجز هذه تلك التي يتعرض لها الأطفال بعائلاتهم او بدونها وذلك في مراكز الحجز موجودة ايضا في أوروبا. فإلى غاية سنة 2018 تمارس اكثر من 16 دولة في الاتحاد الأوروبي سياسة الحجز على الأطفال وهو ما يتنافى وأبسط قواعد حقوق الطفل. (https://bit.ly/2Q7RMHV)

ج/ نحو مزيد من الاهتمام الدولي لأنسنة الهجرة غير الشرعية

تثير المشاهد اليومية المؤلمة للمهاجرين غير الشرعيين مزيدا من الاهتمام الدولي حاليا. فوضعهم يعبر فعلا عن مأساة إنسانية غاية في العقيد ويكفي فقط ان نعرف وبحسب إحصاءات المنظمات الحقوقية الإنسانية أن نسبة من يفقدون ارواحهم بسبب المغامرة للهجرة عبر قوارب تجار البشر في حوض المتوسط قد بلغ اكثر من 2000 مهاجر سنة 2018 وبنسبة تقدر ب 1 من 18 مهاجر مقارنة ب 1 مقابل 48 مهاجر سنة 2017. (https://bit.ly/2Q7RMHV) بناء على ما سبق حظي الجانب الإنساني من موضوع الهجرة السرية والهجرة على العموم باهتمام المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي قامت بعدة مبادرات لحماية المهاجرين لعل من أبرزها الاتفاقية الدولية حول الهجرة الآمنة والمنظمة التي وقعتها 193 دولة في جويلية سنة 2018 وهو أول اتفاق حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة يتناول ابعاد الهجرة بشكل شمولي.

رغم أهمية هذه الاتفاقية التي جرى تعديلها في نهاية نفس السنة إلا ان طابعها غير الالزامي افقدها الكثير من قوتها. إن غياب الإلزام في الاتفاقية يعني فيما يعنيه جعل البلدان الموقعة عليها في وضع تبني ما يناسبها من بنود الاتفاقية وبما لا يتعارض مع تشريعاتها الداخلية بخصوص موضوع الهجرة، هذا بالإضافة لكونها تفسح المجال أمام السياسيين لإدارة مناوراتهم السياسية بأريحية، وهو ما يمكن ملاحظته في الخطابات السياسية لصناع القرار في أوروبا. لقد صرح مثلا وزير خارجية النمسا التي قررت الانسحاب من الاتفاقية في شهر جويلية 2018 بعد أن وقعت عليها في البداية أن "الاتفاقية تشكل تهديدا للعالم لكونها تحفز الملايين للإقدام على الهجرة...إنها تجعل من الهجرة خطوة جيدة وظاهرة لا يمكن تفاديها، في حين نعتبرها عملية وخطوة سيئة تهدد امننا في المقام الأول." (Bergman, 2018)

ضمن نفس المجال الإنساني للهجرة تم تنظيم ندوة دولية في شهر ديسمبر وحضرها ممثلو معظم دول العالم، وتمخض عنها ما يعرف بميثاق مراكش للهجرة الذي وافقت عليه حوالي 164 دولة، وهو الاتفاق

المعدل للإتفاقية الأولى للهجرة الامنة. ومما تضمنه ميثاق مراكش دعوة كل الدول لجمع المعطيات والبيانات ذات العلاقة بالهجرة بقصد المساهمة في اعداد السياسات المناسبة لمشاكل المهاجرين، محاولة معالجة الأسباب التي تدفع نحو الهجرة بقصد تخفيض منسوبها، العمل على تقليص تعرض المهاجرين سواء في بلدان المصدر او العبور او الإقامة الجديدة لأوضاع سيئة وأخيرا محاربة ظاهرة تجارة وتهريب المهاجرين. لعل من ابرز اهداف الأمم المتحدة من خلال هذه الاتفاقية نزع الجانب التسييسي للظاهرة وجعلها ظاهرة وتحدي عالمي متعدد الابعاد يستدعي معالجة متأنية وتعاون دولي لتحقيق ذلك، وهي بذلك لا تعني أو تهدف لشرعنة الهجرة السرية وجعلها قانونية كما ترى فيها القوى السياسية اليمينية في أوروبا وغيرها من البلدان التي تشهد اقبالا من المهاجرين عليها وعلى راسها الولايات المتحدة. (https://bit.ly/33F1JjT)

رغم من تصريحات مسؤولي الهيئة الأممية من كون الاتفاقية لا تعني بالضرورة جعل الهجرة كحق من حقوق الانسان لما سيترتب عن ذلك من التزامات على الدول الموقعة على الاتفاقية، بل تعد مجرد مبادرة لترقية وحماية المهاجرين. ومع ذلك تم تسجيل انسحاب عدة دول ورفضها تبني ما جاء في الميثاق برفضها التوقيع على المعاهدة الدولية للهجرة أو الانسحاب منها وهو ما أقدمت عليه دولا أوروبية مثل النمسا وبولونيا والتشيك وبلغاريا وامتعاض بعضها الآخر من محتوى نفس الميثاق مثل إيطاليا. من بين الحجج والمسوغات التي استندت عليها البلدان غير المتحمسة للاتفاقية كون بنودها تشجع على مزيد من الهجرة السرية وبالتالي تمثل خطرا على سياساتها المحلية، بالإضافة لكونها تقوض سيادتها وتشكل تهديدا على سياساتها الأمنية، ومع ذلك يعد هذا الميثاق نقلة نوعية في تشكل الوعي والاهتمام العالمي المشترك حول خطورة تداعيات هذه الظاهرة. فقد تبين ان الدول الذي ترددت في التوقيع على الاتفاقية يعود سبب ترددها او انسحابها للضغوط والنفوذ السياسي الذي اصبح اليمين المتطرف بطابعة الشعبوي يمارسه على صناع القرار في أوروبا بل وفي العديد من بلدان العالم. فقد هددت القوى اليمينية الأوروبية كما حدث في بلجيكا بالانسحاب من الائتلافات الحكومية في حال التوقيع على المعاهدة.

أخيرا لم يحجب الجدل السياسي سيما في أوروبا حول معاهدة مراكش للهجرة ورغم طابعها غير الإلزامي في كونها تمثل نقلة نوعية مهمة ومبادرة جادة للدفاع عن حقوق المهاجرين وحمايتهم من الاستغلال وهذا ما يفسر ترحيب الكنيسة الكاثوليكية بها واعتبارها كخطوة مهمة لحماية المهاجرين والتمكين لهم من الناحية الحقوقية. لقد رحبت العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر وكالة الأمم المتحدة للطفولة التي اعتبرتها خطوة متقدمة لضمان تعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم وحمايتهم من الاستغلال والعنف. فطابعها غير الالزامي من الناحية القانونية اعتبره المدافعون عن حقوق المهاجرون أنه التزاما أخلاقيا قبل كل شيء، كون قضية الهجرة قضية إنسانية في المقام الأول.

الخاتمة

نصل في نهاية الدراسة إلى تثبيت بعض الملاحظات والنتائج التي توصلنا اليها. لعل من ابرزها أننا بصدد مأساة انسانية متنامية الخطورة تستعدي تعاون كل البلدان المتوسطية للتقليل من آثارها السلبية خاصة وأن الوقائع اثبتت مع مرور السنين أن المعالجات المنفردة كانت محدودة ولا أدل على ذلك فشل كل البلدان المتأثرة بالهجرة (بلدان المصدر أو العبور أو المضيفة) في تصميم سياسات أو تدابير أحادية الجانب متكاملة وفعالة تجاهها.

لقد ساهمت سياسة أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تأخير وكذا تعقد بناء استراتيجية ذات طابع متوسطي تأخذ في الاعتبار مصالح كل البلدان المعنية بتداعيات هذه الظاهرة سواء في جنوب الضفة أو شمالها. إن إضفاء الطابع الأمني والتسييسي على القضية في بلدان شمال الضفة بالأخص بجعل المهاجرين السريين ورقة مناورة سياسية بين النخب الحاكمة والمعارضة أدى إلى مزيد من التركيز فقط على الإجراءات والوسائل الرقابية الردعية المحدودة الفعالية أكثر من الاستئناس بالحلول المبتكرة للتخفيف من حدة الظاهرة وخطورة تداعياتها.

يبدو أن الهاجس الأكبر والاهمية القصوي لمعظم البلدان المتوسطية سيما الشمالية منها تمثل أكثر في التركيز ليس على المرافعة أو الدفاع بشكل حازم أو حماية حقوق المهاجرين السريين بقدر ما كان اهتمامها منصبا على حماية حدودها بالدرجة الأولى ومحاولة التقليل من اختراقها من قبل هؤلا المهاجرين. فالسجل الجيد في مجال حقوق الانسان لبلدان شمال الضفة مثلا لم يساهم بما يكفي في صياغة منظومة قانونية تحمي هؤلاء المهاجرين. فالشواهد العملية تكشف معاناه اسر بأكملها وحرمانها من حقوق اساسية كتمدرس اطفالها على سبيل المثال وليس الحصر. فالمجال التشريعي بخصوص هذه الظاهرة سواء على المستوى اوطني او الإقليمي او الدولي لا زال متواضعا ويكفي فقط انه لم يتم التوصل لاتفاقية دولية تجاه الهجرة السرية سوي خلال نهاية السنة الماضية. وحتى هذه لاتفاقية التاريخية شهدت انسحاب او عدم مصادقة دولا لها وزنها وثقلها السياسي والمادي على المستوى العالمي.

أخير يمكن القول ان المعالجة المتأنية لظاهرة الهجرة السرية تستدعي الذهاب إلى جوهر المشكلة وهو مساءلة أسبابها الحقيقية وبالتالي وضع التشخيص المناسب للتعاطي معها. إن غياب التنمية الاقتصادية بفعل الفساد والاستغلال الأجنبي وكذا الاضطهاد والتسلطية السياسية تعدا أسبابا رئيسة عالية الدلالة وراء تنامي واستفحال هذه الظاهرة التي تعد من ابرز الظواهر التي تواجه الامن الإنساني للدول والمجتمعات حاليا. وعليه فإن علاجها مرتبط كل الارتباط بتقصي ومعالجة أسبابها كخطوة أولى للتخفيف من تداعياتها.

المراجع:

الكتب:

1. Buzan, B. Waever, O. and Jaap d. W. J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner Publishers.
2. Cathryn, C. (2016) The human Rights of Migrants and refugees in European Law. Oxford: Oxford university Press.
3. Togral, B. (2011). "Convergence of Securitization of Migration and 'New Racism' in Europe: Rise of Culturalism and Disappearance of Politics", in: G. Lazaridis (ed.): *Security, Insecurity and Migration in Europe*, Surrey: Ashgate, UK.

المجلات:

4. Duyvendak, J. W ; Van Reekum, R.; E.H, F.; Bertossi, Christophe. (2013). "Mysterious Multiculturalism: The Risks of Using Model-based Indices for Making Meaningful Comparisons", Comparative European Politics, Vol.11, Issue (5).

5. Godman, S. W. (2012). "Measurement and Interpretation Issues in Civic Integration Studies: A Rejoinder", Journal of Ethnic and Migration Studies, 38(1).
6. Ibrahim, M. (2005). "The Securitization of Migration: A Racial Discourse," International Migration, Vol.43, Issue 5.
7. Nita, C. (2014). "Institutionalizing passion in world politics: fear and empathy," International Theory, Vol.6, Issue 03.

الجرائد:

8. Chanoui Zahra, L'Algerie Accepte d Acceuillir les Syriens Bloqués à sa Frontiere Avec le Maroc Depuis Six Semaines" Le Monde du 02/06/2017.
9. Menager Alice, "Pourqoui le Maroc Doit Adopter les Lois Relatives à l Asile et l Immigration", HuffoPost Maroc, 17/06/2016.

وصلات الانترنت:

10. Agnieszka Dąbek, Asan Egizov, Michael Ewart, Forever Illegal? The Possibilities and Realities for Illegal Immigrants to Transcend their Status in Poland, In Humanity in Action, https://bit.ly/2O2Rxel
11. Amnesty International UK « Stop Saying Illegal Immigrants », https://bit.ly/2q6h7r5
12. EU-Libya agreements on Refugees and Asylum Seekers : The Need for a Reassessemnt, https://bit.ly/2NB0w7y
13. Human Rights Watch, « World Report : Europe Events of 2018 » https://bit.ly/2Q7RMHV
14. Migration and Migrant Population Statistics/ Statistics Explained Eurostat, Data Extracted in March 2019. https://bit.ly/36UZB9O
15. -UN Refugees and Migrants, Global Compact on Migration, https://bit.ly/33F1JjT